الاستثمار في القطاع السمكي .. الواقع .. والآفاق المستقبلية

٢٦ مليار ريال قيمة المشاريع الاستثمارية المرخصة
وأكثر من ٢١٠ ملايين دولار قيمة الصادرات السمكية العام الماضي

تمثل الثروة السمكية في اليمن موردا أساسيا من الموارد الطبيعية ورافدا لدعم الاقتصاد الوطني ومصدرا من مصادر خلق فرص العمل والتخفيف من الفقر وتحقيق موارد نقدية على مستوى الدخل القومي وجذب الهجرة الداخلية نحو المناطق الساحلية .

فقد شهد الانتاج السمكي من المصايد الطبيعية خلال الفترة «١٩٩٠م - ٢٠٠٤م» نمواً بلغ في المتوسط ٢٠٪ حيث زاد الانتاج السمكي من «٧٧» الف طن الى «٢٥٠» الف طن في ٢٠٠٤م وارتفعت قيمة الصادرات السمكية من «٣٣» مليون دولار في ١٩٩٦م الى ما يقارب «٢١٠» مليون دولار في ٢٠٠٤م حيث تخطط الوزارة زيادة نمو الصادرات على المدى المتوسط الطويل لتحقق عائدات اكثر من «٥٠٠» مليون دولار بنهاية «٢٠١٠م» وتتمثل الجهود الحكومية المبذولة لزيادة الانتاج السمكي والصادرات ومن الاتجاهات المستقبلية التي تسعى الحكومة الى تحقيقها باستغلال حجم المخزون السمكي المتاح اصطياده واصطياد انواع اخرى من الاسماك والاحياء البحرية الاخرى فانها تسعى لتوسيع نطاق التصدير وفتح اسواق خارجية جديدة .. ويأتي هذا الاستغلال من خلال تقديم الدعم والتشجيع واستغلال مصادر التمويل المحلي لتوفير قوارب صيد تقليدي محسنة لاغراض الاحلال والاستبدال للقوارب الحالية .

تحقيق/بلقيس ناصر

الاستزراع السمكي بحاجة الى دراسة متعمقة وانتهاز الفرص المتاحة

- الحكومة تخطط لتوفير ١٠ آلاف فرصة عمل في القطاع السمكي .
- فرص مغرية أمام المستثمرين في هذا المجال لتحقيق عوائد مجزية .
- دعم الوزارة للقطاع التعاوني في إدارة الانشطة المختلفة خطوة في الاتجاه الصحيح .

■ د.حسن ثابت

■ شهاب الشاطر

كم أن دعم وتشجيع امتلاك قوارب الصيد وتقديم التسهيلات المصرفية للصيادين وللقطاعات التعاونية والخاصة وتقديم الدعم الفني لنقل التكنولوجيا اللازمة هي من اهم المرتكزات التي تسعى الحكومة لتنفيذها .

وعندما نتحدث عن استثمار القطاع السمكي فان هذا القطاع قد شهد تنمية استثمارية بجهود مشتركة من الدولة وقطاعات الملكية الاخرى «العامة والتعاونية والخاصة» وتمثلت الاستثمارات في تنمية موانئ الصيد ومراكز الانزال السمكي وصناعة وتعليب الاسماك ومعامل تحضيرها ومخازن حفظ الاسماك ووحدات التجميد .. ووحدات طحن الاسماك ومختبرات ضبط الجودة ومرافئ قوارب الصيد والالسنة البحرية .. ومصانع قوارب الصيد وشبكات الكهرباء والمياه وشق وسفلته الطرق الفرعية كل هذه المجالات التي تم استثمارها والتي هي ايضا بحاجة دائمة للتطوير. ويمثل مشروع تطوير الاسماك الرابع أحد اهم المشاريع الاستثمارية من قبل الحكومة، فقد بلغت تكلفة المشروع «٦» مليارات ريال الى جانب مشروع الرقابة والتفتيش البحري والذي قدرت تكلفته «٥٥٠» مليون ريال وهو مشروع جار تنفيذه ويختص ببرامج تطوير نظام الرقابة والتفتيش البحري في بلادنا وتوفير المعدات الحديثة المتطورة وتدريب كادر للعمل في هذا المجال .

قطاع واعد

وعن مزايا الاستثمار في القطاع السمكي يتحدث الدكتور حسن ثابت - دكتور بكلية التجارة جامعة صنعاء قائلا : من المعروف أن القطاع السمكي واعد، فاليمن تمتلك شواطئ بطول «٢٥٠٠كم» على البحرين الاحمر والعربي .. وتتنوع فيها الثروة السمكية وتحتوي على انواع نادرة من الاسماك ذات القيمة العالية مثل «الجمبري - الحبار» وغيرها ذات الطلب الخارجي وهذا ما يميز الاستثمار في هذا القطاع ، اضافة الى وجود الطلب المحلي والخارجي على الاسماك وارتفاع اسعارها هو ما يؤدي الى تحقيق عائد للمستثمر .

من جانبه أضاف الأخ عبدالله العمودي مستثمر في القطاع السمكي أن وجود منافذ صيد بحرية متعددة من الاسماك يساعد على انتشار المصانع والشركات لهذا القطاع والعائد الجيد الذي يحصل عليه المستثمر خاصة بعد أن لاقى القطاع السمكي قبولا في الاسواق العالمية وتوفر المادة الخام الاساسية لقيام المستثمر وهي الاسماك.

غياب البنى الاساسية

ويرى الاخ محمد عباس الفقية - مدير ادارة التخطيط بصندوق التشجيع الزراعي والسمكي ان وجود الشريط الساحلي سواء في مناطق تجمعات الجزر المنتشرة وخاصة في مياه البحر الاحمر يمكن القيام بنشاط استثماري كانشاء مزارع انتاج الاسماك والقشريات .

مؤكداً أن الاستثمارات في هذا القطاع مازالت محدودة حتى الآن برغم انها من القطاعات ذات العائد الربحي الكبير وما يميز الاستثمار في هذا القطاع ايضا انها قد تعم على شكل تعاقدات مع شركات استثمارية خارجية مع المستثمرين المحليين غير انه لا توجد لدى المستثمرين المحليين أية بنى اساسية على الشواطئ اليمنية مما يجعل الاستثمار في حالة مؤقته وهذه تجعل الشريك الاجنبي في حالة عدم رضا وقلق على امواله من الضياع في حال اذا ما اختفى شريكه المحلي .

تعدد الاستثمارات

وفي وزارة الثروة السمكية اضاف المهندس شهاب الشاطر - مدير عام التخطيط والاحصاء ان من مزايا الاستثمار في هذا القطاع ان مجالاته متعددة وتعدد مناطق الاصطياد المتاحة للاستثمارات الوطنية والاجنبية ففي مجال الصيد الساحلي يكون خارج منطقة ٤ اميال بحرية ، وفي حال الاصطياد الصناعي القاعي يكون خارج منطقة ٨ أميال بحرية ، وفي الاصطياد الصناعي الاقتصادي يكون خارج حدود ١٢ ميلاً بحرياً ، كما ان توفر اكثر من «١٥» موقعا طبيعيا على طول الشريط الساحلي والجرز صالحة لعمليات تربية الاحياء المائية والاستزراع السمكي .

وأشار الى أن التوسع في معامل التحضير ومعالجة الاسماك لمتطلبات السوق المحلية او التصدير وفقا للمعايير والمواصفات الدولية .

واستطاع القطاع الخاص والتعاوني ان يستثمر في هذا القطاع وانشاء معامل ووحدات تصنيع ومايلزمها من وسائل للتغليف والتعبئة وخدمات النقل واستطاعت أن تحقق مؤشرات واضحة حيث زاد عدد مصانع التعليب الى ٣ مصانع تنتج أكثر من «٣٠ مليون علبة من المعلبات السمكية» .

وارتفع عدد المعامل الخاصة بالتحضير الى ما يقارب «٣٥» معملا وبلغت سعة خزن المنتجات السمكية حوالي «٢٢ الف طن» بالاضافة الى مصانع القوارب من الفيبرجلاس ومعامل انتاج الثلج .

كما يساهم الاستثمار في هذا القطاع في تشغيل العديد من الايدي العاملة ويحقق قيمة مضافة حيث يقول الدكتور حسن في هذا الخصوص ان الاستثمار في هذا القطاع يساهم في امتصاص الايدي العاملة الفائضة خاصة اذا تم التوسع في استثماره وتوفير الضمانات الكافية للمستثمر مثل المياه الاقليمية اليمنية من سفن الاصطياد الاجنبية وحمايته من بعض المضايقات التي تحدث في الداخل ، كما يحقق زيادة في الناتج القومي يتناسب وحجم التسهيلات الممنوحة له .

وبهذا الصدد يشير الاخ محمد عباس الى ان الاستثمار في القطاع السمكي يساهم في تشغيل الايدي العاملة من خلال توفير مستلزمات الاصطياد للصيادين المحليين وقيام بعض الشركات الاستثمارية في الاصطياد التجاري بانشاء مكونات بنى تحتية على اليابسه لمزاولة النشاط الاصطيادي .

أما في حالة نشاط الاصطياد والتصدير من عرض البحر فهو لايساهم في تشغيل الايدي العاملة اليمنية بل اياد تتبع قوارب البلدان الاخرى .

خلق قيمة مضافة

ويضيف شهاب الشاطر ان الوزارة تتوقع ان يتيح هذا القطاع اتاحة أكثر من «١٠ آلاف» فرصة عمل سيتم اتاحتها عبر البرامج المستهدفة لتنمية القطاع ويهدف من خلاله الشباب في مجال الاصطياد والتسويق السمكي والعمليات والانشطة التابعة والمصاحبة لها ، هذا ما تسعى لتحقيقه خلال العامين القادمين .

ويشير الى ان عمليات الانتاج السمكي ومخرجاتها من الاسماك المصطاده تشكل مصدرا لخلق القيمة المضافة حيث تاتي بعد عملية الانزال عمليات عرض الاسماك في مواقع البيع بالمزاد والنقل واستهلاك الثلج وتحضير وخزن وتعليب الاسماك بجعلها عمليات تحقق قيمة مضافه على مستوى الاقتصاد الوطني .

ومثلت الاجراءات التنظيمية المتخذة خلال العامين الماضيين في مجال تنظيم عمليات الاصطياد لقوارب الصيد الصناعي خطوة هامة على طريق الاجراءات الى إعادة تشغيل معامل تحضير الاسماك وانتاج الثلج وبأكثر من وردية عمل في اليوم وزيادة عدد وسائل النقل وزيادة كمية الصادرات وارتفاع قيمتها وزيادة انتاجها انعكست بشكل مباشر على الصيادين من حيث زيادة دخلهم وتوفر فرص عمل جديد لهم .

تطور الصيد التقليدي

وبفعل تطور الصيد التقليدي تطورت قوارب الصيد التقليدي وزادت اعدادها خلال الفترة «١٩٩٠م - ٢٠٠٤م» من «٥٠٠» قارب الى اكثر من «١٦» الفاً ، وحققت تلك الزيادة ارتفاعاً في عدد الصيادين من «٢٥» الف شخص الى ما يقارب «٦٠» الف شخص.

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الثروة السمكية الى ان الانتاج السمكي يحقق «٢,٨٥» فرصة عمل لكل طن من الانتاج السمكي ليتجاوز عدد المشتغلين في هذا المجال نصف مليون شخص .

وفي إطار اجراءات الحكومة واهتمامها بالقطاع السمكي فان ادخال قارب الصيد التقليدي الصغيره في الانتاج ليتيح توفير ما بين «٣-٤» فرصة عمل ، وقوارب الصيد الساحلي الصناعي تتيح ما لايقل عن «١٠» فرص عمل ، كما ان زيادة الانتاج السمكي يوفر فرصتي عمل لكل طن منتج.

اشكالات

ولاهمية الاستثمار في القطاع السمكي وماله من عوائد إلا انه لايزال يفتقر الى الكثير من الاساليب والطرق الحديثة .. ولايزال يواجه عقبات ومشاكل تعيق الحركة الاستثمارية فيه حيث يرى الدكتور حسن ثابت ان هناك مشاكل عامة مشتركة مع القطاعات الاخرى .. و هناك مشاكل تخص القطاع السمكي والتي تتمثل في عدم وجود تسهيلات كافية للاستثمار مثل القروض والارشاد الخاص بالصيد ، وكثرة المضايقات من بعض قوارب الصيد الاجنبية وضعف الامكانيات الخاصة بالصيادين المحليين وقلة خبرتهم هي من اهم المشاكل التي تعيق الاستثمار.

ويضيف:إن المياه الاقليمية اليمنية تتعرض للصيد من قبل السفن الاجنبية الضخمة وهذا يؤثر على الحجم المتاح من الاسماك. كما ان السفن المحلية صغيرة ولا تستطيع التنافس في المياه الدولية ، وضعف قطاع التصدير خاصة في حالة التخزين والتعليب، كلها مشاكل تواجه القطاع السمكي.

الى ذلك يشير الاخ عبدالله العمودي الى ان عدم استخدام الطرق والوسائل الحديثة وبالتالي عدم الاستغلال الامثل للموارد يعد من اهم المشكلات التي تواجه هذا القطاع كما ان ضعف الخبرات المحلية والاعتماد على الخبرات التقليدية في الاصطياد وعدم وجود الخلفيات العلمية للصيادين ايضا يشكل عائقاً امام هذا القطاع .

عدم استخدام الوسائل الحديثة في الصيد وقلة خبرة الصيادين واعتداء السفن التجارية أبرز مشاكل القطاع السمكي

حلول مطلوبة

وعن اهم الحلول المطلوبة لهذه المشاكل يؤكد الدكتور حسن ثابت على ضرورة وضع خطة للنهوض بهذا القطاع بما يتناسب مع أهميته ، وتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين مثل تقديم القروض أو القوارب اللازمة والارشاد للصيد تسهل اجراءات التصدير للخارج ، ومنع السفن الاجنبية من الدخول الى المياه الاقليمية اليمنية لاتاحة الفرصة للصيادين المحليين في زيادة انتاجهم وتحسين اوضاع التسويق الداخلي اذ لاتوجد اسواق منظمة تتبع وسائل السلامة الصحية وخاصة وسائل التبريد فمعظم هذه الوسائل بدائية تعتمد على وضع الثلج على السمك.

الاستزراع السمكي

اما الاخ محمد الفقيه فيعتبر أن الاستزراع السمكي من أبرز الحلول لمواجهة نقص هذه الثروة والتي يجب اولا تحديد المواقع المناسبة وعمل الدراسات اللازمة التي تساعد على انجاح المشروع من الناحية الاستثمارية وبما يعمل على حماية البيئة البحري وعدم المساس بها كما هو المشروع في اللحية حيث كان بالامكان تفادي ابادة غابات المنجروف .

كما أن الحاجة لعمل مزارع شاطئية تحتاج الى استثمارات كبيرة جدا مبنية على الردميات والاحواض المائية .. ويمكن عمل هذه المزارع في المناطق الاكثر عمقا وبالذات للاسماك من خلال عمل الشباك والاقفاص العائمة ووضعها بشكل علمي صحيح .. وبهذا ستعود بفائدة عالية حيث يتم تغذية الاسماك في الاقفاص بدون الحاجة الى ضخ مياه أو توهية وهذا المجال لم يتم التطرق اليه حتى الآن .

ان الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي مازال محدوداً ولا توجد دراسات فنية واقتصادية لانشاء مزارع للاسماك ولم يتم تحديد المواقع المناسبة مما يتعين على الجهات المختصة القيام بالتنسيق مع جهة خارجية متخصصة لعمل دراسات وتحديد مواقع وبالتالي الترويج لهذه المواقع وجذب المستثمرين وتسليمهم المواقع باشراف فني من قبل وزارة الثروة السمكية مع تسهيل كافة الاجراءات للعملية الاستثمارية .

استغلال منظم

وعن دور الوزارة في تنظيم واستغلال الموارد السمكية يشير شهاب الشاطر الى ان تقييم ادارة الموارد السمكية «التجارية» واعادة تنظيمها يمثل إحدى اتجاهات الوزارة في استثمار الموارد البحرية وترشيد استغلالها فبدأت تنظيم واستغلال موارد الحبار وجعله من الموارد الرئيسية لخلق قيمة مضافة والذي كانت تتسابق على اصطياده قوارب الاصطياد الصناعية حتى يحقق لها عائدات نقدية كبيرة مقارنة بانواع الاسماك الاخرى .. وقد تم تنظيمه مؤخرا واظهرت نتائج ذلك خلال اصطياد اكثر من ١٥ الف طن في ٢٠٠٤م من قبل الصيادين التقليديين وهذا بحد ذاته ادى الى زيادة دخول الصيادين وتشغيل ايادي عاملة وتشغيل المعامل والمنشات السمكية القائمة .

ويضيف: ان الوزارة تسعى لتنمية واستثمار القطاع السمكي من خلال برنامجها الذي سيبدأ خلال ٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م والذي تسعى من خلاله توفير فرص عمل للشباب وذلك بزيادة الانتاج السمكي ودعم وتشجيع اقامة المشروعات السمكية الصغيرة في عدة مجالات منها ادخال قوارب الصيد التقليدي وقوارب للشباب وتمليكها لهم للاصطياد في مسافات بعيدة عن الشاطئ.

كما يتم تشجيع الشباب الصيادين لاقامة مشروعات صغيرة في مجال تربية وانتاج انواع جديدة من الاحياء البحرية مثل «القواقع - والمحار - واسماك الزينة» .

كما تسعى الوزارة الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية للاستثمار في مجال تربية الاحياء البحرية المائية والاستزراع السمكي وانشاء الاسواق النموذجية لبيع الاسماك بالجملة .

وانشاء مراكز تصدير الثروة السمكية واقامة المجمعات السمكية المتكاملة ومنشات تعليب وطحن الاسماك وتتوقع الوزارة ان استراتيجيتها الجديدة ستحقق قيمة مضافة تصل الى اكثر من «٢٠» مليار ريال يتم تحقيقه نهاية ٢٠٠٦م بنسبة نمو تقدر بـ ٢٥٪ .

كما ستقوم الوزارة بتشجيع القطاع التعاوني باقامة وادارة انشطة تجارية وتصنيع وسائل ومستلزمات الانتاج السمكي والتسويق ، والنقل بوسائل مجهزة مبردة . ويتم هذا من خلال تحفيز وترويج هذه المشاريع للمستثمرين وتقديم التسهيلات للمستثمرين الافراد والجمعيات السمكية وشركات القطاع الخاص وتوفير الضمانات لهم .

وعن دور صندوق التشجيع الزراعي السمكي بهذا الخصوص يضيف الاخ الفقية ان الصندوق يقوم بتقديم القروض للمشاريع حيث بلغت التكلفة الاجمالية للمشاريع «٣,٨٣٠,٠٢٨,٥٩٩» ريالاً وقدمت قروض بلغت «١,٨٢٣,٥٥٦,٩٩٣» ريالاً وبلغت قيمة الدعم المقدم «١,٨٢٨,١٢٣,٣٥٩» ريالاً .

وساهم الصندوق من دعم وقروض «٣,٦٥١,٦٨٠,٣٥١» ريالاً وبحسب بيانات الهيئة العامة للاستثمار فان اجمالي المشاريع الخاصة بالقطاع السمكي التي تم الترخيص لها حتى ٢٠٠٤م قد بلغت «١٣٨» مشروعاً بتكلفة استثمارية ٢٦ مليار ريال وفرت «٦,٦٨٨» فرصة عمل .